ثقافة الفساد ودورها في صناعة الإرهاب في العراق

Corruption Culture and Its Sociopolitical Role in Generating Terrorism in Iraq

م.د. فلاح حسن عبد

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

Dr. Falah Hasan Abed

استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/٣م

نشر البحث: ٢٠٢٥/٦/٣٠م

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الملخص:

تُعدّ قضية الفساد وانتشاره، وعلاقته بالإرهاب، من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل من أجل الكشف عن مدى التداخل والتأثير المتبادل بين الظاهرتين. يحاول هذا البحث تفسير الفساد بوصفه سلوكًا اجتماعيًا منحرفًا، وقياس مدى انتشاره في العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية، ليتحول إلى حالة تكاد تخرج من كونها مجرد ظاهرة، وتصبح نتيجة لمشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية عديدة، مهيئةً بذلك بيئة حاضنة للعنف والإرهاب من خلال التمويل والإنتاج والرعاية. وقد تناول البحث مفهوم الفساد كظاهرة اجتماعية–ثقافية من حيث الشكل والمضمون، فضلًا عن كونه ظاهرة مرضية اجتماعيًا تهيّئ البيئة المناسبة لنمو بعض مظاهر السلوك المنحرف والإجرامي، وعلى رأسها جرائم الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الإرهاب، الثقافة .

Abstract

The issue of corruption and its spread and its relationship with terrorism, one of the important topics that need to study and analysis to find the extent of the overlap and influence between them, In this research the researchers are trying to explain the issue of corruption as a social behavior deviant and measure its prevalence in many institutions and government departments, transforming it into a state hardly be a phenomenon resulting from the many social, economic and security problems and how it became a good place or environment for violence and terrorism through financing and nvironment producing and foster it. The research has dealt with the concept of corruption as a socio–cultural phenomenon of form and content as well as being a social phenomenon satisfactory provide a suitable environment for growing some of the manifestations of deviant and criminal behavior, especially terrorism offenses.

Keywords: corruption , terrorism , culture.

المقدمة

غالباً ما تشكل فلسفة الكفاح ضد الظواهر المنحرفة او اللاسوية أحد أبرز الأوليات في التوجهات الفكرية والعملية لدى الكثير من مجتمعات العالم على اختلاف مسمياتها وتوصيفاتها، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال الكثير من الظواهر تمثل أكبر التحديات التي تواجه الإنسان على امتداد التاريخ، بل إن النتائج المترتبة عنها باتت تشكل تهديداً خطيراً لأمن الإنسان واستقراه في عالمنا المعاصر لاسيما بعد التحولات والمتغيرات العديدة التي شهدها المجتمعات الإنسانية، وعلى ما يبدو ان ظاهرة الفساد لا تخرج عن مضمون هذه الصورة، ففي ظل الواقع العالمي الجديد يبدو أن عدداً غير قليل من الدول والمجتمعات التي تعاني من الفساد باتت عاجزة عن القيام بفعل مؤثر في هذا الصدد، فلا حلول واقعية تلوح بالأفق، إذ إن معظم التدابير التي اتخذت لمكافحة الفساد لم تكن فاعلة أو مقنعة في إيجاد مخرج للحد من استفحال هذه الظاهرة ومن ثم احتواء أو تجاوز النتائج المترتبة عليها لاسيما تلك التي لها علاقة بتوفير الأرضية أو البيئة المناسبة لتنامي أنماط وصور مختلفة من الجريمة والإرهاب، وعلى ما يبدو ان عدم الجدية في التعامل مع هذه الظواهر قد رافق مجمل التصورات والتدابير التي اتخذت لاحتواء مصادر الفساد وما يرتبط به من مشكلات وأزمات اجتماعية، وربما كانت ملامح المشهد السائد تجسد الى حد كبير غياب المنظور المجتمعي المتكامل في ظل سيطرة الأطر الأحادية الجانب في التعامل مع أغلب القضايا الانسانية، وكانت النتيجة المتوقعة لذلك هي انتشار وتعدد وتنوع المظاهر السلوكية اللاسوية، التي تكللت بظهور صور مخيفة من الارهاب استمدت وجودها من تلك البيئة المحفزة والمشجعة على انتشار هذه الظاهرة في كثير من مجتمعات عالمنا المعاصر.

وبناءاً على ما تقدم فان هذا البحث يهدف الى استقراء ظاهرة الفساد بوصفها احد اهم العوامل المؤثرة في توفير بيئة مشجعة على الارهاب، وصولاً الى ايجاد تصورات وحلول واقعية وعملية لاحتواء هذه الظواهر السلبية في المجتمع الانساني والمجتمع العراقي على وجه التحديد .

الاطار النظري والمفاهيمي للبحث:

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول علاقة عضوية ومتشابكة بين ظاهرتين تمثلان تهديداً خطيراً لاستقرار المجتمعات، وهما: الفساد والإرهاب. فالبحث يسعى لتسليط الضوء على كيفية تحول الفساد من مجرد سلوك إداري أو اجتماعي منحرف إلى حاضنة فكرية ومادية لتنامي العنف والإرهاب. كما تتعاظم أهمية البحث في ظل الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، حيث تفاقمت ظواهر الفساد بشكل واسع لتصبح بيئة خصبة تغذي الإرهاب وتبرّره وتدعمه.

أهداف البحث:

١. الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الفساد بوصفه سلوكاً اجتماعياً مرضياً.
٢. بيان الترابط الجدلي بين الفساد والإرهاب في البيئة العراقية.
٣. تحليل آليات تكريس ثقافة الفساد في المجتمع العراقي ودورها في إنتاج الإرهاب.
٤. تقديم رؤية نظرية وتفسيرية قائمة على الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي والانحراف.
٥. طرح تصورات وحلول عملية واستباقية للحد من ثقافة الفساد وتجفيف منابع الإرهاب.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في الإجابة عن السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى تسهم ثقافة الفساد في العراق في إنتاج بيئة حاضنة للإرهاب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الفساد كظاهرة بنيوية والإرهاب كسلوك سياسي عنيف؟

- كيف تتجذر ثقافة الفساد في البنية الاجتماعية العراقية وتُنتج أشكالاً من العنف والإقصاء؟
- ما مدى فاعلية الإجراءات الرسمية في مواجهة هذه العلاقة المعقدة بين الفساد والإرهاب؟
- هل يمكن الحديث عن مكافحة فعالة للإرهاب دون معالجة البنيـــة الثقافيـــة والاجتماعيـــة للفساد؟

الفساد:

على الرغم من تداخل الحدود المعرفية لبعض العلوم المهتمة بدراسة ظاهرة الفساد، وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة التي تنطوي عليها هذه الظاهرة بما في ذلك تعدد مصادرها وتنوع مسبباتها وتأثيراتها إلا أنها تبقى صورة من صور اختلال التنظيم الاجتماعي القائم في المجتمع، وهي بهذا المنظور لا تخرج عن كونها ظاهرة اجتماعية – ثقافية شكلاً ومضموناً، ومهما يكن من امر فان معنى الفساد في معجم اللغة العربية المعاصرة يتحدد بمصدر فسد، وفسد تعني:

أ–عاث في الأرض فساداً وأفسد، أحدث فيها أضرارا أو خرابا . ب – سلوك أو عـــادات شـــريرة أو خبيثة . ج – جدب وقحط وكوارث[١]، ومفهوم الفساد في معاجم اللغة أيضاً هو من (فسد) ضـــد صَـــلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، اما التعريف العام لمفهوم الفساد فهو اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق، مما يجعـــل تلـــك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد توجه المفهوم نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد (القدرة والتصـــرف)، ويعـــرف معجـــم أوكســـفورد الإنكليزي الفساد بانه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة عن طريق الرشوة والمحابـــاة". وقد يعنى الفساد: التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل للنواحي السلبية في الحيـــاة كافـــة، و يصبح الفساد بمفهومه العام هو التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون ذلكن بمعنـــى التغيـــر للأســـوأ، و يكون هنا ضد الإحسان و ضد التحول أو التغير إلى الحالة المثالية[٢].

وعلى وفق مرشد الامم المتحدة الخاص بمواجهة الفساد الصادر عام ٢٠٠١ فانه يقصد بالفساد ســـوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية بما يضر بالمصلحة العامة[٣]، ويتفق البنك الدولي مع الامم المتحدة في مضمون تعريف الفساد، اذ يرى ان الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب

(١) الشبكة المعلوماتية الموقع الالكتروني: ٢٠١١٦/٥/١٩ http://www.maajim.com/dictionary .

(٢) ويكيبيديا، الانترنت، الموقع الالكتروني في ٢٠١١٦/٥/١٩ http://ar.wikipedia.org/wiki .

(٣) د. محمد الامين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف الامنية للعلوم العربية، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٨.

الخاص، وسرقة أموال الدولة وتحقيق أرباح خارج اطار القوانين السائدة، وعلى ما يبدو ان ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة تكاد تكون ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، ولهذا حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات لاسيما الاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع [١]غير ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد اتجهتا الى حصر انشطة وافعال محددة بوصفها جريمة فساد من اعتماد تعريف قانوني محدد للفساد[٢].

وعلى ما يبدو أن الفساد في دول العالم الثالث هو وليد ارتباط غير شرعي بين السلطة ورأس المال،، ومرجع ذلك أن الديموقراطية الليبرالية في المجتمعات الغربية إذ تحرر الشعب من استبداد الحاكمين، لا تضمن عدم استبداد الرأسماليين فيه[٣]، وتدخل في هذا الجانب كثير من الانشطة التي تعد انشطة اجرامية تتجاوز الفساد تمارسها الفئات والشرائح الاكثر رخاءاً في المجتمع لاسيما جرائم الرشوة والاختلاس التي يصعب احياناً قياسها او حصرها بمعايير كمية او نوعية لأنها قد لا تظهر في اية سجلات رسمية او غير رسمية[٤]، ومع كل ذلك فان من الخطأ النظر الى جميع الانشطة والمبادرات التي تدخل في باب الانحراف والجريمة نظرة سلبية، اذ ان المجتمع الذي يعتقد بتنوع القيم والاهتمامات بين البشر لابد ان يترك هامشاً للأفراد والجماعات التي لا تتماثل او تمتثل انشطتها مع المعايير التي تتبناها الاغلبية، لكن هذا الوصف لا ينطبق على ما يسمى (الانحراف الضار) الذي يدفع ثمنه المجتمع والذي قد يتسرب في قنوات اخرى تفضي الى نتائج اجتماعية مدمرة[٥] كما هي العلاقة بين الفساد والارهاب في كثير من الدول والمجتمعات لاسيما في المجتمع العراقي .

وعلى وفق ذلك فان الرؤية السوسيولوجية للفساد تؤكد أنه احد الظواهر الاجتماعية المرضية التي لا تختلف في أعراضها وأسبابها عما يقابلها من ظواهر اجتماعية سوية، وهذه الظاهرة كما يعتقد عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركهايم بأنها ظاهرة متوقعة ومتلازمة مع وجود وبقاء المجتمعات الإنسانية،

---

(١) الموقع الرسمي لهيئة النزاهة في العراق، ا لشبكة المعلوماتية : ٢٠١١٦/٥/١٩ http://www.nazaha.iq/body.

(٢) د. محمد الامين البشري، مصدر سابق، ص ١٨ .

(٣) د. صبري محمد خليل، الفساد: تعريفه واسبابه واليات مكافحته، الانترنت http://www.sudanile.com/index6.

(٤) انتوني كدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، ط٤، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٥-٣٠٦ .

ولكن هذه الظاهرة تصبح غير عادية أو لا طبيعية فقط عندما ترتفع عن المتوسط أو المعدل المتوقع لها، اما مفهوم الفساد على وفق أهداف هذا البحث فهو احد الظواهر الاجتماعية المرضية التي توفر البيئة الاجتماعية المناسبة لتنامي بعض مظاهر السلوك المنحرف والاجرامي ولاسيما جرائم الارهاب .

الارهاب:

الإرهاب في اللغة العربية مشتقة من كلمة رهب بمعنى خاف، ورهبة ورهبا، وأرهبه استرهبه: أخافه وفزعه[١] وتعرف عصبة الامم المتحدة الإرهاب بأنه عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس اشخاص أو مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة، فيما يعرفه الاتحاد الاوربي بأنه عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو مجاميع ويكون هذا العمل موجهاً ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية[٢]، امالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فقد عرفت الارهاب بوصفه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه مشروع اجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الاملاك (العامة والخاصة) أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[٣]، ومن الواضح ان توصيف الارهاب على وفق هذه التعريفات يجب ان يقترن باستخدام العنف والقوة لفرض مواقف معينة على الدول او الجماعات او الافراد، اما مفهوم الارهاب بحسب قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ فهو كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فرداً او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية وغير رسمية، او وقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات ارهابية [٤]، ويكاد يكون هذا التعريف منسجماً مع طبيعة الارهاب واتجاهاته وغاياته في مجتمعات عالمنا المعاصر، وبالنتيجة فان هذا التعريف ينسجم مع اهداف وتوجهات هذا البحث .

---

(١) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٥٩ .

(٢) ويكيبيديا، الانترنت، الموقع الالكتروني، في ٢٠١٣/٢/١٢ http://ar.wikipedia.org/wiki.

(٣) الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ١٩٩٨، ص ٢.

(٤) انظر المادة الاولى من قانون مكافحة الارهاب في العراق رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ .

الإطار المرجعي للبحث:

تتعدد وتتنوع الاتجاهات الفكرية المفسرة للسلوك المنحرف مثلما تتعدد صور هذا السلوك وأنماطه، ويشير لفظ (انحراف) إلى مخالفة أي من الأنماط السلوكية السوية المطلوبة والمرغوبة اجتماعياً (فعلاً أو تركاً) سواء كانت بنص القانون أم غير ذلك(١)، وطبقاً لهذا التوصيف تبدو مهمة تفسير السلوك المنحرف مهمة شاقة نسبياً في ظل تعدد المنطلقات الفكرية المفسرة لهذا السلوك وفي ظل التباين المكاني والزماني لمعايير السلوك السوي وغير السوي، وهكذا فان تفسير ظاهرة الارهاب بوصفها أحد أخطر صور السلوك المنحرف تنطوي على كثير من التعقيد بفعل تعدد وتداخل التفسيرات ذات العلاقة بهذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، فالمدرسة الاجتماعية بشكل عام تعتقد أن الانحراف ليس ظاهرة فردية وإنما هو نتاج مجتمع، فالمنحرف هو عضو في جماعة ولأجل معرفة سبب الانحراف ينبغي دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية التي تحيط به(٢) وهذا التصور قد ينسجم بدرجة كبيرة مع الإطار العام لتفسير كل من ظاهرة الفساد وظاهرة الارهاب، لكن على الرغم من ذلك فان هنالك الكثير من المنطلقات النظرية المحسوبة على المدرسة الاجتماعية تتبنى أطراً أكثر تفصيلاً استناداً إلى مبدأ تفكيك الظاهرة واستقراء مكوناتها وتجلياتها على صعيد الواقع، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تداخل بعض محاور الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإنساني لاسيما السلوك المنحرف والاجرامي على وجه التحديد، ومهما يكن من أمر فان لكل اتجاه نظري منطلقاته الفكرية ومبرراته التي قد تبتعد قيلاً أو كثيراً عن التفسير الواقعي للظاهرة موضوع البحث والدراسة

بشكل عام يكاد يكون منظور الاختلاط التفاضلي أحد اهم الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير السلوك المنحرف انطلاقاً من التأكيد على دور البيئة الاجتماعية في التأثير في سلوك الفرد، اذ أن الفرد بحسب فكرة الاختلاط التفاضلي يمثل جزء من الجماعة التي ينتمي إليها وبالتالي فهو يفترض أن يتبنى مواقفها وسلوكها واتجاهاتها، وعلى وفق هذا التصور فان الفرد قد يندفع نحو السلوك المنحرف فيما إذا كان هذا السلوك مألوف وغير مستهجن لدى الجماعة(٣)، ويعتمد (أدوين سذرلاند) صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي عدداً من العناصر المهمة والمترابطة لتحقيق عملية التعلم في نظريته عن المخالطة الفارقة، ويكاد يتحدد مضمون هذه النظرية بفكرة مفادها هو أن السلوك المنحرف يكتسبه الفرد عن طريق التعلم

---

(١) د. مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط١، معهد النماء العربي، بيروت،١٩٨٥، ص٣٠.

(٢) د. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ط٣، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١، ص٢٧٩.

(٣) د. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط٣، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٤٨.

إثناء عمليات التفاعل والاتصال والتأثير المتبادل مع الآخرين في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها لاسيما أولئك الذين يرتبط معهم الفرد بعلاقات **شخصية قوية**، وتحدث عملية التعلم خلال الفترة التي يتكون فيها هذا **النوع** من العلاقات وهذه **الدرجة** من الارتباط، ويصبح الفرد منحرفاً عندما يتبنى في عملية التفاضل تأييد رأي الجماعة حتى وان كان مخالفاً للقوانين والأعراف السائدة، وطبقاً لسذرلاند فان العلاقات التفاضلية تتباين وتختلف بحسب أربع عمليات هي التكرار والاستمرارية (المدة) والأسبقية (الأولوية) والعمق (الشدة)[١]، وعلى وفق هذه النظرية فان سلوك الفساد والسلوك الارهابي هو سلوك يتعلمه الفرد من الجماعة التي يرتبط معها بعلاقات قوية ومباشرة، ومن الواضح ان للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد دورها المؤثر في هذا الصدد، وعلى الرغم من أن المضمون الظاهري لهذه النظرية يؤكد أهمية عامل اختلاط الفرد بالآخر بكيفية متباينة فارقة إلا إن المضمون غير الظاهر لها يشير في الواقع إلى الاختلاف والتباين في المعايير بين الفرد والآخر في مجال تحديد المعاني استناداً إلى تباين الأفراد في التنشئة الاجتماعية وفي عمليات التعلم والتلقين لاسيما فيما يتعلق بالأفعال المحددة بقانون[٢]، ولهذا فان بعض الافراد قد لا يتأثر بعملية التعلم بحكم طبيعة العلاقات التفاضلية وقوتها وشدتها وأسبقيتها .

ويبدو إن المنظور البيئي (الايكولوجي) الذي يؤكد أهمية الطبيعة الاجتماعية للمناطق السكنية يقترب في بعض توجهاته من منظور الاختلاط التفاضلي، فطبقاً لكل من (بارك وبرجس) رائدا الاتجاه الايكولوجي فان السلوك المنحرف يرتبط بالأوضاع التي تنشأ بفعل وجود المدن ونموها بما فيها من تنوع وتباين ثقافي واقتصادي، ويؤكد (كليفورد شو) ابرز منظري هذا الاتجاه إن الظروف القائمة في بعض المناطق التي أطلق عليها (مناطق الجنوح) تجعل من الصعوبة بمكان فرض الضبط الاجتماعي أو الامتثال للمعايير المقبولة داخل المجتمع ولهذا غالباً ما نجد إن أبناء هذه المناطق يكونون عرضة إلى الانحرافات السلوكية[٣]، كما توجد العديد من الأحياء التي لا يتوافر فيها أي شكل من أشكال الضبط الاجتماعي الأمر الذي يضعف أو يعدم قدرتها على كبح الغرائز الحيوية والطبيعية حسبما تمليه العادة والعرف وطبقاً لما تتفق عليه القيم والأخلاق وتحث عليه القواعد العامة للسلوك، مما قد يزيد من احتمالات جنوح وانحراف العديد من الأفراد، ويمكن أن تمنح هذه الأحياء على المدى البعيد تراخيص لارتكاب مختلف أنماط السلوك

---

(١) د. عبود السراج، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

(٢) د. مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٠٧ .

(٣) عبد الناصر السدحان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤، ص٦٦_٦٧ .

غير السوي بما في ذلك الفساد وما يترتب عليه في كثير من الاحيان من سلوك إجرامي وارهابي، وحين لا تكون مثل هذه المناطق والأحياء مراكز وباء من نوع خاص أو مناطق مرضية[١] إلا أنها في أفضل الأحوال تمتاز باختلال التنظيم الاجتماعي الذي يشجع الأفراد على الانحراف بما تنطوي عليه من وجود بعض النماذج السيئة التي قد تتخذ قدوة يحتذي بها[٢]، وبما تمتاز به من انعدام مقومات السكن والخدمات وقصور الرعاية الصحية والاجتماعية وتفشي الفقر وسيادة صور الحرمان المختلفة، وهذا ما أشار إليه المنظور الاقتصادي الذي أكد العلاقة بين السلوك المنحرف والفقر او الحرمان الذي غالباً ما يتجسد بانعدام القدرة على توفير متطلبات الحياة لاسيما الصحية والتعليمية، فضلاً عن فقر البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تؤدي إلى ضعف مقومات الحياة الإنسانية مما قد يدفع الفرد إلى تبني بعض الأنماط السلوكية غير السوية[٣]، لاسيما تلك الانماط التي تستفز امن الفرد والمجتمع على حد سواء .

وتكاد تكون التفسيرات المستندة إلى مفهوم اللامعيارية أو الأنومي أكثر انسجاماً مع ظاهرتي الفساد والارهاب في المجتمع العراقي، فاللامعيارية والتي تعني اللاقانون واللانظام واللاقاعدية تشير إلى مظاهر الاختلال في المجتمع والى افتقار السلوك للقاعدة أو المعيار الذي يمكن عن طريقه قياس أو تمييز السلوك السوي (النمطي) عن السلوك غير السوي (اللانمطي)، وعندما تعم اللامعيارية مجتمعاً ما ينتاب العلاقات والقيم الاجتماعية الصراع والتناقض بشكل تصبح فيه المتطلبات والواجبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية متناقضة[٤]، ولقد اجتهد العالم الفرنسي (أميل دوركهايم) في وضع توصيف دقيق لمفهوم الأنومي (Anomie)، اذ يرى بأنه تعطل المعايير والمقاييس التي تحكم طموحات وسلوك الأفراد في المجتمع، ويؤكد دوركهايم أن سعادة الإنسان لا يمكن تحقيقها بصورة مرضية ما لم تكن حاجاته متناسبة مع الوسائل التي يملكها لإشباعها[٥] ويضيف بأن اللامعيارية تتمثل بحدوث ضعف في مقدرة المجتمع على تنظيم وتوحيد وبالتالي ضبط الكيفية التي يتم بها تحقيق الرغبات وإشباع الغرائز والنزوات الطبيعية لدى مختلف الأفراد، فيما يعتقد (روبرت ميرتون) أبرز رواد نظرية الأنومي أو اللامعيارية أن أغلب الرغبات والغرائز التي تتطلب التحقيق والإشباع ليست بالضرورة رغبات وغرائز طبيعية وإنما هي عبارة عن إغراءات واستمالات تنتجها وتفرزها الثقافة السائدة، وتتضح المشكلة كما يشير (ميرتون) في أن البنية

(١) د. مصطفى عبد المجيد كاره، مصدر سابق، ص ٢٨١.

(٢) عبد الناصر السدحان، مصدر سابق، ص ٨٧ .

(٣) د. عبود السراج، مصدر سابق، ص ٢٨٥_٢٨٧ .

(٤) د. مصطفى عبد المجيد كاره، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

(٥) سلام عبد علي العبادي، سياسة الدفاع الاجتماعي ودورها في تحقيق الوقاية من الجريمة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع /كلية الآداب _جامعة بغداد، ٢٠٠٣،(غير منشورة) ص ٨٦.

والتركيب الاجتماعي لبعض المجتمعات تضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات وتحد من إشباعها لهذه الغرائز أو إنها على الأقل تجعل منها صعبة التحقيق والمنال بدرجة غير متكافئة لدى جميع الأفراد والجماعات(١)، الأمر الذي من شانه زعزعة الثقة بالمعايير التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القائم وبالتالي محاولة التمرد عليها والانحراف عنها، وعندما يختل توافق الأفراد و ينعدم تكيفهم مع معايير المجتمع تتعدد صور الرفض والتمرد للأهداف والوسائل والمعايير التي تحددها الثقافة السائدة ويمكن أن يتجسد ذلك عبر تبني بعض الأنماط السلوكية المنحرفة عن القيم والقوانين السائدة في المجتمع .

وعلى ما يبدو ان بعض المختصين يرون إن كثيراً من المشكلات السلوكية ترتبط بشكل أو بآخر بوقت الفراغ، إذ إن نسبة كبيرة من الانحرافات والأفعال المخالفة للقانون تقع خلال وقت الفراغ(٢)، ولكن على الرغم من أهمية هذا الأمر وأهمية ما تنطوي عليه أكثر المشكلات السلوكية من بعد **نفسي_اجتماعي** إلا أن الظاهرة الارهابية بوصفها احد ابرز هذه المشكلات تتجاوز أحياناً حدود الأفراد وظروفهم الفردية والنفسية، إذ تشكل بنية التنظيم الاجتماعي القائم والعوامل المؤثرة فيها الأساس الذي يحوي هذه الظاهرة ويساعد في انتشارها أو في تقويض دعائمها، لهذا يمكن القول انه من الصعوبة بمكان تصور انتشار هذا النمط من السلوك بمعزل عن البيئة المحيطة به على المستوى الاجتماعي عموماً(٣) فالظروف المختلفة المرتبطة بهذه البيئة والسائدة في بعض البلدان لاسيما النامية منها بما في ذلك اختلال قيم العدالة الاجتماعية وسيادة منطق عدم تكافؤ الفرص وتفشي مظاهر الفساد الاجتماعي فضلاً عن استفحال بعض المشكلات و الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة غالباً ما تحول دون إشباع الحاجات المشروعة للإفراد، الأمر الذي من شأنه زيادة مشاعر القلق والإحباط(٤)، وقد يؤدي الشعور بالحرمان بفعل هذه الظروف البيئية إلى نتائج سلوكية خطيرة لاسيما عندما تفوق طموحات الأفراد في المجتمع ما يمكن انجازه، وأيضاً عندما تتسع الفجوة بين افراد المجتمع وبالشكل الذي يولد الإحساس بالفشل والإحباط فضلاً عن تولد استجابات عدوانية داخلية وبالصورة التي تنعكس على مواقف الفرد الذي سيبحث عن

---

(١) د. مصطفى عبد المجيد كاره، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

(٢) محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٠٩.

(٣) د. أحمد عبد العزيز الاصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي،ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٦١ .

(٤) د. صلاح عبد المتعال، الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتربوية لتعاطي المخدرات (الانترنت)، الموقع الالكتروني في ٢٠١١/٩/٧ . www.alijazeera.net .

بدائل وحلول وربما يكون ذلك عبر[١] اللجوء الى الفساد بمختلف صوره واشكاله او عبر اللجوء الى بعض الجماعات المنحرفة والتي تشرعن بعض انماط السلوك مثل العنف والإرهاب بذرائع وحجج واهية.

إن عدم التوازن في تأمين الاحتياجات الانسانية أو كبتها سوف يؤدي بالنتيجة إلى مجموعة من الأخطار التي تهدد حياة الفرد لعل أبرزها الانحرافات السلوكية، فضلاً عما يمكن أن يظهر من آثار مترتبة على ضعف إشباع الحاجات في جوانب عدة مثل الجوانب الروحية والعاطفية والوجدانية من حياة الإنسان فضلاً عن البعد السلوكي الأخلاقي[٢] ولهذا يعتقد بعض المختصين انه لما كان الإنسان نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ينشأ فيها فان بعض صور السلوك الاجرامي هي نتيجة متوقعة لارتباطها الوثيق بهذه الظروف، ومن ثم فانه غالباً ما نجد أن ظاهرة الارهاب هي نتيجة لبعض مظاهر وصور الفساد التي يزدحم بها الواقع السائد وقبل ذلك محددات التنظيم الاجتماعي[٣]، القائم على التفاوت والمحسوبية والفساد في كثير من جوانبه الاجرائية .

الفساد في العالم: مؤشرات وارقام

تشير بعض البيانات الى انه يدفع اكثر من ترليون دولار امريكي من الرشاوي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وان الفساد ساهم في تهريب ٤٠٠ مليار دولار امريكي من افريقيا الى دول اخرى خلال العقد الاخير من القرن الماضي،كما تؤكد تلك البيانات ان الفساد يكلف الاقتصاد الافريقي ١٤٨ بليار دولار سنوياً، اي ما يعادل ٢٥% من الدخل القومي في امريكا، الامر الذي يسبب ارتفاعاً في الاسعار بمعدل ٢٠%، وفي دراسة اعدها المركز المعني باستقلال القضاء في ٤٨ دولة تبين ان الفساد ينتشر في القضاء في ٣٠% من تلك الدول الامر الذي ساعد على انتشار عديدة من الجرائم الاقتصادية المنظمة المرتبطة بالفساد، لاسيما غسيل الاموال والاتجار غير المشروع في الاسلحة والمخدرات واستخدام عائداتها لدعم الارهاب الدولي[٤]، وتشير تقارير البنك الدولي الى بعض الحقائق ذات العلاقة بالفساد التي تكاد تقترب بدرجة كبيرة من الواقع العراقي السائد منها[٥]:

١/ ان الاستثمار في الدول التي ينتشر فيها الفساد اكثر تكلفة بمقدار ٢٠% مقارنة في الدول التي لا ينتشر فيها الفساد .

---

(١) د. فارس كمال نظمي، المحرومون في العراق: هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية –دراسة في سايكولوجية الظلم، ط١،دار مكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٨٢ .

(٢) د. أحمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٨٠ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٤) د. محمد الامين البشري، مصدر سابق، ص ١٣ .

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤ .

٢/ ان الدول التي تحارب الفساد وتحترم سيادة القانون يزيد دخلها القومي بمقدار ٤٠% .
٣/ يفقد سنوياً بسبب الفساد ما يقارب ترليون دولار كل عام من الاموال المرصودة لتنمية المجتمعات.

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي يوم ٢٠١١/١٢/١، عن مدركات الفساد في دول العالم . وقد شمل هذا العام (١٨٢) دولة في جدول تراتب الدول، ولقد جاء العراق في التسلسل (١٧٥) منه، وبتحسن موقع العراق خمس درجات مقارنة بالعام ٢٠١٠ . وعلى الرغم من ان تقارير هذه المنظمة (منظمة مجتمع مدني _ مقرها برلين) غير ملزمة للدول، ولا يترتب عليها أي إجراء قانوني او سياسي _ إلا أن لها تأثيرها الواسع اعلامياً ونفسياً، ويعد من بين المؤشرات التي تؤثر على حركة الاستثمار في الدول ومن بينها العراق[١]،كما كشفت منظمة الشفافية الدولية، أن العراق يقبع في "حضيض قعر معدلات الفساد بالعالم"، مما أدى إلى "إذكاء" العنف السياسي والحاق "الضرر" بعملية بناء دولة فعالة،وأوضحت المنظمة أن "العراق ما يزال وبشكل متكرر يحتل مراتب هابطة في أغلب مؤشرات الفساد الدولية، وغالباً ما توصف وزارتي الداخلية والدفاع بأنهما من أكثر مؤسسات القطاع العام تأثرا بحالات الفساد، وغالبا ما توسم صفقات السمسرة والعقود العسكرية بفضائح فساد، وعلى سبيل المثال قدرت تخمينات هيئة التدقيق العليا أنه ما يقارب من ١.٤ مليار دولار قد فقدت في حالات احتيال وفساد في صفقات وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٥ فقط، وخلال العام ٢٠٠٨ كشفت هيئة النزاهة عن وجود حالات فساد في صفقات وزارة الداخلية تقدر بملياري دولار وكذلك وزارة الدفاع بأربعة مليارات دولار، وان من أشهر هذه العقود المشبوهة هو عقد شراء أجهزة كشف المتفجرات المزيفة مقابل ٨٥ مليون دولار، وتشكل حالات الرشاوى جانب آخر من الفساد الإداري في الأجهزة الأمنية،اذ يذكر أن المتطوع الجديد يضطر لدفع خمسة آلاف دولار للانخراط في العمل، وفي استطلاع أجري عام ٢٠١١ الماضي، وجد أن ٦٤% من المواطنين العراقيين دفعوا رشاوى لعناصر في سلك الشرطة وهذا ما يجعل من جهاز الشرطة بحسب تقرير الشفافية الدولي لعام ٢٠١١، من أسوء المؤسسات إدارة في العراق[٢].

كما أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٢ دولة كان ترتيب العراق فيه (١٦٩) وبدرجة (١٨%) وبذلك فأن ترتيب العراق قد حقق تحسن ظاهري عن العام

(١) الموقع الرسمي لهيئة النزاهة في العراق، الشبكة المعلوماتية في ٢٠١١٦/٥/١٩ http://www.nazaha.iq/body.
(٢) http://www.almadapress.comالشبكة المعلوماتية في ٢٠١٦/٥/٢٠

٢٠١١ حيث كان تسلسله (١٧٥) وعلى ما يبدو ان السبب المباشر في هذا التحسن هو قلة عدد الدول المستبينة في هذا العام قياساً بالعام الماضي[١] .

ثقافة الفساد في المجتمع العراقي ودورها في صناعة الإرهاب:

إنّ معطيات الواقع السائد في اكثر مجتمعات العالم تؤكد لنا ان ظواهر السلوك المنحرف والعنف والتطرف والإرهاب بشكل عام سواء على الصعد الفردية أم الجماعية انما تشير الى حقيقة مفادها ان البيئة المولدة والمشجعة على هذه الظواهر هي غالباً نتاج اسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية وربما سياسية، ولقد تناول العديد من الباحثين والمختصين في مجالات معرفية عدة موضوع العلاقة بين الفساد والارهاب، فالفساد وكما هو واضح ظاهرة تنطوي على ابعاد نفسية واجتماعية واقتصادية، ومن ثم فان ثقافة الفساد تترتب عليها نتائج ذاتية واجتماعية .

ليس هناك من جدل ان مهمة تفسير السلوك المنحرف مهمة شاقة نسبياً في ظل تعدد المنطلقات الفكرية المفسرة لهذا السلوك وفي ظل التباين المكاني والزماني لمعايير السلوك السوي وغير السوي، وعلى وفق هذا التصور فان تفسير الفساد بوصفه أحد صور السلوك المنحرف لا يخلو من بعض التعقيد بفعل تعدد وتداخل التفسيرات ذات العلاقة بهذه الظاهرة الخطيرة التي تواجه المجتمع العراقي في العصر الحاضر، فهذه الظاهرة هي من دون شك نتاج لواقع ينطوي على منظومة متداخلة ومترابطة من الاختلالات والمشكلات الاجتماعية التي أخذت تنتشر بسرعة مع مرور الوقت معلنة تحديها وقدرتها على الاستمرار على الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذ بين الحين والآخر لتطويقها أو للحد من انتشارها وازدياد حدتها في اقل تقدير، وهذا يعني ان هذه الظاهرة بمعطياتها الحالية لا يمكن دراستها بمعزل عن مجمل الظروف السائدة في المجتمع لكونها نتاج لواقع ثقافي يزدحم بإشكاليات ومتغيرات معقدة، لكن ما يثير الاهتمام هو إن هذه الظاهرة بحجمها الحالي المفترض وبمدى استفحالها محلياً تمثل حالة طارئة وجديدة على صعيد الممارسة الفعلية، بل ربما يعتقد البعض انها وليدة التغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ويبدو أن مبررات هذا الاعتقاد تستند في مضمونها إلى طبيعة الظروف التي مر بها أفراد المجتمع، فالبيئة الاجتماعية السائدة بمختلف تجلياتها مثلت تربة خصبة لنمو الكثير من مفردات الحياة اللاسوية واللاتوافق مثل الإحباط والتمرد واللامبالاة وذلك بفعل اختلال البناء التنظيمي اجتماعياً بل

(١) الموقع الرسمي لهيئة النزاهة في العراق، الشبكة المعلوماتية في ٢٠١١٦/٥/١٩ http://www.nazaha.iq/body.

وربما الاعتقاد بعدم قيامه على المشروعية لاسيما في ظل غياب مبادئ العدالة وتطبيقاتها على صعيد الواقع، ومع تنامي مثل هذا الاعتقاد واقترانه بمفاهيم الغلبة جاءت ردود الفعل السلبية لتمثل استجابة طبيعية لإرهاصات هذا الواقع، الذي يكاد يتمأسس مجتمعياً على عناصر تحتمل اختلالات بنيوية مستقبلياً بفعل تراجع مبدأ الثقة وغياب مفاهيم العدالة الاجتماعية وسيادة منطق الذاتية بمختلف صورها وتجلياتها، ويبدو أن هذا الواقع يعكس بشكل أو بآخر طبيعة العلاقة القائمة بين ثالوث المشهد العراقي (الفرد، المجتمع، الدولة). وبعيداً عن منطق التفاؤل أو التشاؤم يمكن القول أن استمرار الأزمات التي يمر بها المجتمع العراقي مع تواصل الضغوط العديدة التي يتعرض لها الإنسان في هذا المجتمع فان ذلك سوف يسهم على المدى البعيد في تنامي ثقافة اللامبالاة التي تشرعن الفساد بصوره ومظاهره كافة، وهذا يعني ان اي اجراء لمكافحة الفساد سوف يكون عديم الجدوى ان لم يأخذ بالحسبان المفاهيم الثقافية التي اخذت تتسامح نسبياً مع بعض صور الفساد، اذ ينبغي ان تكون الغاية في التعامل مع اي ظاهرة سلبية هو مكافحتها بصورة كاملة وشاملة من مختلف الجوانب، وليس هناك من جدل ان محاولة مكافحة ظاهرة الفساد في العراق تتم بطريقة متجزئة وغير متكاملة او شاملة، اذ يجري التركيز على البعد القانوني مع اهمال واضح للبعد الاجتماعي والثقافي، كما تتخذ بعض التدابير الاحترازية لمعالجة بعض مظاهر الفساد وتهمل صور وانواع تمثل المدخل الرئيس للفساد، وعلى وفق ذلك يمكن القول ان هناك تقصير واضح في التعامل مع جذور هذه الظاهرة من اجل معالجتها، وعلى ما يبدو ان هذا التقصير يحمل بين طياته الجهل بالبعد الثقافي لظاهرة الفساد، فعلى الرغم من اقرارنا ان حدة الفساد قد ازدادت بفعل الظروف غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع العراق الا ان ذلك لا يمنع القول ان لهذه الظاهرة جذور ثقافية تتمظهر في بعض الممارسات السلوكية المقبولة اجتماعياً (الوساطة أنموذجاً)، ولهذا كله بات من الضروري التركيز على الاهتمام باستئصال جذور الظاهرة بدلاً من الاهتمام بالحلول الوقتية وربما غير المجدية احياناً ان لم تقترن بالتدابير الاجتماعية التي تكاد تتحدد بالتخلي عن بعض المفاهيم التقليدية التي لا تنسجم مع متطلبات الواقع الجديد ومعطياته، مع الاخذ بالحسبان ضرورة اشاعة مفاهيم الشعور بالمسؤولية والثقة واحترام القانون بدلاً من الخوف منه، وذلك لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الايمان بجدوى الوسيلة وشرعية الغاية او الهدف .

هناك حقيقة علمية مفادها أن الظواهر المرضية أو المعتلة في المجتمع لا يمكن علاجها أو مكافحتها من دون التعرف على أسبابها أو العوامل التي أدت إلى ظهورها، ولهذا فان ظواهر مثل الفساد والإرهاب بوصفها ظواهر مرضية يفترض أن لا تخرج عن هذا المضمون، وإذا كان الأمر كذلك، ما الطريقة المثلى لتعرف أسباب مثل هذه الظواهر ومن ثم إيجاد الحلول العملية الكفيلة بمكافحتها؟

من المعروف ان الظواهر الاجتماعية بشكل عام لا يمكن فهمها إلا بفهم المجتمع وفهم علاقاته وثقافته في زمان ومكان محددين، وهذا يعني ان هذه الظواهر ترتبط بشكل أو بآخر بطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وعلى وفق هذا التصور يمكن القول ان الظروف والمتغيرات العديدة التي طرأت على واقع المجتمع العراقي قد ساهمت الى حد كبير في فرض تراتبية جديدة لشرائح وفئات هذا المجتمع، لان صور التفاوت القائم على العوامل الاقتصادية قد تغيرت في اجزاء مختلفة من العالم لاسيما في شكل توزيع الدخل(١)، وإذا كان الامر على مثل هذه الصورة كيف يمكن التعامل مع ظواهر مثل الفساد والارهاب التي بدأت تطوق مراكز اغلب مدن العراق؟ بل ما الوسائل الفاعلة التي يمكن تبنيها من اجل محاربة بيئة الفساد بوصفها بيئة مشجعة على الارهاب؟

على الرغم من تعدد الخيارات المتوافرة للتعامل مع هذه الاشكاليات إلا ان واقع الحال يشير الى انحسار الحلول العملية لاحتوائها بشكل فاعل، وعلى ما يبدو فان النظرة الواقعية تقتضي التعامل مع مشاكل الفساد والإرهاب وغيرها من المشاكل والظواهر الاخرى انطلاقاً من منظور مجتمعي شامل ومتكامل(جهد متعدد الاهتمامات)، مع ضرورة اعتماد التخطيط الوقائي لمكافحة مثل هذه الظواهر بما في ذلك تخمين المتطلبات الحاضرة والمستقبلية في هذا المجال .

(١) ستيفن بي .جنكينز وجون مايكلرايت، اتجاهات جديدة في تحليل عدم التكافؤ والفقر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، العدد ٣٦٣، ٢٠٠٩، ص ١٠ .

الخاتمة:

إن الفساد لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد ظاهرة إدارية أو اقتصادية منعزلة، بل هو بنية ثقافية واجتماعية متغلغلة في جسد المجتمع، تؤسس وتعيد إنتاج أنماط من الانحراف والسلوك اللاسوي الذي قد يبلغ ذروته في ظاهرة الإرهاب. وقد أظهر التحليل أن العلاقة بين الفساد والإرهاب هي علاقة تكامل وظيفي في بيئات هشّة تعاني من انهيار القيم، وانعدام العدالة الاجتماعية، وغياب سيادة القانون. وفي السياق العراقي، يمثل الفساد أحد العوامل الهيكلية التي ساهمت في توفير بيئة خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، سواء من خلال استغلال الموارد العامة، أو عبر اختراق المؤسسات الأمنية والخدمية. إن مواجهة هذه الإشكالية لا تتم من خلال المقاربات الأمنية أو القانونية فقط، بل تتطلب تحولًا ثقافيًا ومجتمعيًا عميقًا يعيد الثقة بين المواطن والدولة، ويعزز قيم النزاهة والشفافية والعدالة.

التوصيات:

١. تبني مقاربة شاملة لمكافحة الفساد، تدمج بين الجوانب القانونية والثقافية والتربوية، بعيدًا عن المعالجات الشكلية أو الموسمية.

٢. إصلاح البنية المؤسسية للدولة وتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة، ولا سيما في المؤسسات الأمنية والرقابية التي تمثل بؤرًا للفساد.

٣. إطلاق حملات توعية مجتمعية تستهدف بناء ثقافة النزاهة ورفض الفساد كممارسة "مقبولة" داخل النسيج الاجتماعي.

٤. دعم البحث العلمي والمراكز المتخصصة في دراسة ظاهرة الفساد والإرهاب، وتوفير قواعد بيانات موثوقة للباحثين والمشرعين.

٥. تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين بما يقلل من أسباب الإقصاء والتهميش التي تدفع البعض نحو العنف أو التورط في شبكات الفساد.

٦. تعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات ومراقبة تنفيذها، بما يكرّس الشفافية ويقوض منابع الفساد.

٧. ربط مكافحة الفساد بمكافحة الإرهاب ضمن استراتيجية وطنية واحدة، باعتبار أن الأولى بيئة حاضنة للثانية، ولا يمكن فصل معالجتهما ميدانيًا.